

عبد العزيز بن عبد الله

المغرب بين ابتزازات الاستغلال و إنجازات الاستقلال

خلال أربعة عقود

(1912 - 1955) و (1956 - 1999)

سنحاول في هذه الدراسة النقدية التحليلية الموازنة والتنظير بين فترة عاشها المغرب في نطاق استعمار ابتزازي كاسح طوال أربعة عقود (1912 - 1955) وفترة استرجعت فيها المملكة كيائها وحريتها فاستطاعت تحقيق منجزات كيفت مسارها في ظرف أوجز ما بين 1956 و 1999

الاستغلال الاستعماري

فوجئت (1) فرنسا تحت تيار الملابسات المواتية بحدث لم تكن تحلم به وهو بسط حمايتها على معظم المغرب وشرعت بمقتضى سيادتها الجديدة في السيطرة على المشاريع الكبرى والاستغلال المعدنية الأمامية ولم يبق من اللجان الأربع المشكلة في عقد الجزيرة الخضراء - في شأن السمسات والأشغال العمومية والديوانة سوى لجنة التقويمات الجمركية التي تحدد تعاريف تقويم الصادرات والواردات واستطاعت فرنسا أن تجرد البنك المخزني من طابعه الدولي لتحيله إلى شركة فرنسية تملك ثلاثة أسباع الأسهم والمتصرفين الإداريين (6/11) تحت مراقبة المندوب السامي المغربي النظرية واحتكر البنك المخزني إصدار العملة وسك النقود لفائدة الحكومة كما حصل على الأسبقية في منح القروض لتطوير الاقتصاد. وكان الحاكم الحقيقي هو المقيم العام الذي سيطر على مرافق الدولة بواسطة المصالح المالية (الميزانية والضرائب والتسجيل والأملاك المخزنية والخزينة العامة) والاقتصادية (إدارة الأشغال العمومية وإدارة الفلاحة والتجارة).

وقد تعززت مرسى الدار البيضاء التي كانت تشكل منذ عام 1907 أكبر ميناء تجاري بالمغرب غير أن الجالية الأوربية ارتفعت من ألف عام 1907 إلى خمسة آلاف عام 1909 ثم تسعة عام 1912 بينما قفز الرواج الاقتصادي في ظرف خمس سنوات (1908 - 1913) من 19 إلى 30 مليون فرنك وبعد توقف الهجرة خلال الحرب العظمى تواردت رؤوس الأموال الأجنبية وتضاعفت المضاربات وأثمان الأراضي الحضرية ثم قام نوع جديد من المضاربة ابتداء من عام 1923 للبحث عن الأراضي الزراعية فأُسست الضيع بالإضافة للعمارات وتزايد عدد سكان الحاضرة بهجرة الأوربيين والبدو حتى ارتفع من خمسة وثلاثين ألفا عام 1907 (من بينهم 5000 أوروبي) إلى 47.000 ألفا عام 1912 (9000 أوروبي) و 106.000 (35.000 أوروبي) سنة 1926 كل ذلك بسبب تفكير البادية وتفاقت سكانها على الميناء والمصانع والأوراش انتجاعا للعيش.

وكانت إدارة الحماية (إدارة المالية) تتصرف في ميزانية الدولة التي تستشير في إعدادها مع لجنة الميزانية المركبة من المعمرين الأجانب الذين يحتكرون وضع التقارير المالية فيما سمي بمجلس شوري الحكومة , أما موارد الدولة فكان أهمها الترتيب المفروض على المحاصيل والأشجار والماشية والذي كان المزارعون المغاربة يتحملون معظمه (هذا الترتيب كان زهيدا بالنسبة للأوربيين) (2) وقد بلغت مداخيله نحو 143 مليوناً عام 1928 والموارد الثاني هو الجمارك التي تحررت من القيود المفروضة عليها منذ 1904 (وكان المولى عبدالعزيز قد رهنها مقابل السلف الأجنبي) وكانت تعاريف الديوانة تبلغ عشرة في المائة بالنسبة لمعظم البضائع المجلوبة باستثناء المجوهرات والحرائر والأنبذة والمعاجين الغذائية التي كان يؤدي عنها خمسة في المائة وذلك بالإضافة إلى اثنين ونصف في المائة لفائدة صندوق الأشغال العمومية وكانت الأسمدة والآلات الفلاحية محررة إلا من هذه الإضافات وقد تقرر عام 1926 إلغاء الضرائب المفروضة على الصادرات وبلغ دخل الديوانة عام 1928 نحو 210 ملايين بينما وصلت موارد الضرائب الجديدة الموظفة على مواد الاستهلاك منذ عام 1914 إلى نحو 144 مليوناً.

وقد ثقل كاهل الدولة المغربية بقروض متوالية انضافت إلى سلفات ما قبل الحماية (نحو 170 مليون بين سنتي 1904 و 1910) فاستسلفت فرنسا باسم المغرب لأداء الديون وتعويضات

ضحايا حوادث فاس ومراكش 242 مليوناً عام 1916 ثم 744 مليوناً عام 1920 أدى المغرب منها 300 مليون فبقي عليه عام 1928 أزيد من 700 مليون يؤدي منها أكثر من مائة مليون سنوياً.

وظلت السكة الحسنية المضروبة عام 1880 هي العملة الرائجة في السوق الرسمية وإن كان الأجانب طفقوا يستعملون النقود الأسبانية والفرنسية في صفقاتهم وكانت قيمة الحسني ترتفع و تنخفض نظراً لاحتياج الناس إلى العملة الأجنبية في الشتاء لاقتناء السكر والشاي والقطنيات وقد استقرت القيمة منذ 1916 في 125 فرنك ثم تزايدت قيمة معدن الفضة فصاربت أسواق العالم في جلب الحسني وأقرت حرية الصرف (ظهير 15 أكتوبر 1919) فاخفتت العملة الوطنية من المغرب بعدما ارتفعت قيمتها إلى 160 فرنك وانعدمت ثقة الناس بالأوراق البنكية فأحرقوا بعضها إظهاراً لسخطهم ولكن الحسني ألغي (ظهير 19 مارس 1920) وعوض بالفرنك المغربي (ظهير 20 يونيو 1920) فراج منه عشرون مليون في آخر السنة ووصل هذا الرواج في متم 1920 إلى 415 مليون وأبرمت اتفاقية عام 1928 بين البنك المخزني والخزينة الفرنسية لإقرار المساواة بين العملتين أعقبها صدور ظهير (6 شتنبر 1928) يحقق تعادل الوزن الذهبي للفرنكين (65 ملغرام) ويلزم البنك المخزني بتعويض الأوراق نقداً ذهبياً وإصدار نقود فضية من عيار عشرة فرنكات وعشرين فرنكاً وكان رواج الأوراق مضموناً برصيد الذهب المسكوك أو المسبوك والإسترليني والدولار يمثل تسع الرائج بإضافة قدر من الفرنك الفرنسي يتمثل ثلث ضمانه الورق المتداول.

وقد تعززت موارد الدولة منذ 1930 بمداخل الفوسفاط التي بلغت مائتي مليون فرنك وبمكوس الأسواق والتبوير والتسجيل والضريبة التجارية وضريبة السكنى وضريبة الأراضي غير المبنية (التي ألغيت عام 1930) فتضجر الشعب من هذا العبء الفادح حيث تضاعفت نسبة الزيادات في الجبايات الموظفة على مواد حيوية كالشاي والسكر والقهوة خمس عشرة مرة بين سنتي 1914 و 1930.

وقد ضارب الأجانب في حركة البناء التي ارتفع نشاطها بالدار البيضاء من 73 مليون فرنك عام 1927 إلى 259 مليون عام 1929 ولكن ظاهرة جديدة انبثقت وهي تضخم المنتجات الزراعية وتهافت رؤوس الأموال على استغلال الأراضي المغربية وتعميرها فتقدم عام 1926 نحو 1.300 مرشح لاقتناء مائة وثمانين قطعة أرضية ولعل هذا الانقلاب إلى انهزام الزعيم المغوار محمد بن عبد الكريم في الريف وبدو بعض الاطمئنان في نفوس الأجانب وكانت الحماية قد عززت الملكية الأجنبية بإقرار نظام عقاري هو نظام التسجيل بظهير 9 رمضان 1331 (12 غشت 1913) احتذاء بعقد طورانس المطبق باستراليا ثم تونس ومدغسكار وإفريقيا الغربية ولكن بعد مرور خمس عشرة سنة لم تسجل سوى 376.000 هكتار من بين 850.000 التي يملكها المعمرون الأوروبيون في حين أن الأراضي الزراعية تقدر مساحتها بأحد عشر مليون هكتار (3).

وهكذا شجعت الحماية المعمرين والتجار الأجانب بضمان الملكية ولو كانت مغتصبة وتأسيس مصارف القرض الفلاحي والقرض العقاري والسلفات الطويلة الأمد وقد استفاد الغربيون من إعانة الدولة المغربية لبناء الدور الرخيصة الصالحة عن طريق صندوق القروض العقارية (ظهير 4 يوليوز 1928) وسلفات خاصة لقدماء المحاربين ومعطوبي الحرب الأجانب وبلغ آنذاك عدد الشركات التجارية والصناعية والعقارية والفلاحية والمعدنية والمالية 412 تناهز رؤوس أموالها ثلاثة ملايين وأربع مائة مليون وأسست الحماية عام 1918 ما يسمى بالشركات

الاحتياطية الأهلية بلغ عددها 55 عام 1928 وذلك لتسهيل القروض بدون ربا ولكن هذه الشركات ظلت عديمة الجدوى نظرا لمواردها المحدودة وهلهة نظامها.

وتوفر المغرب على وسائل لإنتاج الطاقة الكهربائية في أم الربيع وسبو والملوية وقد منحت الحماية " الشركة الكهربائية بالمغرب " عام 1923 حق تأسيس مولدات كهربائية بالدار البيضاء (1924) وبسيدي معاشو (1926) والقنصرة بوادي بهت (1928) وبدأت هذه المولدات تمتد بالكهرباء منذ متم 1928 الخطوط الحديدية بين الدار البيضاء وخربيكة والدار البيضاء وسلا ومناجم الفوسفات والمدن والمصانع بالدار البيضاء والرباط والقنيطرة.

أما مشاريع الري التي لا غنى عنها لأراضي المعمرين فقد أقيمت وسائل لاستغلال موارد القنصرة لسقي 30.000 هكتار في ناحية سبو مع إقامة خزان وادي الملاح لضمان الري في ناحية الدار البيضاء وخزان وادي نفيس لسقي 20.000 هكتار بناحية مراكش وذلك علاوة على مشاريع أم الربيع والملوية (مشرع قليلة) وطريفة.

وهكذا بدأ المعمرون يستفيدون من أجهزة الري لاستغلال ما وزع عليهم خلال ستة عشر عاما (1912-1928) وهو 205.000 على 1.200 مزارع وقامت ضيع ثرية استغلت أخصب الحقول المغربية خاصة لزراعة القمح والبواكير وقد تكفلت إدارة المياه والغابات بتنسيق ومراقبة نحو المليونين من الهكتارات (أشجار الخفاف والأرزو الصنوبر وأركان والبلوط الخ) اعترف بملكية الدولة لمجموعها وقد جرب القطن منذ 1925 (وكان موجودا قبل الحماية) (4) في سبو وبهت وتادالا والمغرب الشرقي أما الماشية فقد بلغ عدد رؤوس الغنم ما يقارب ثمانية ملايين والبقر نحو المليونين عام 1927 وهو ضئيل إذا قيس بما كان للمغرب عام 1859 (48 مليون شاة و6 ملايين بقرة) وقد تطورت التجارة الخارجية فارتفعت في نفس الفترة إلى 3.275 مليون (منها 1275 من الصادرات) أما المعادن فقد أشرف المكتب المعدني (ظهير 15 دجنبر 1928) على الأبحاث والتنقيبات عن الحديد والمانغانيز والرصاص والقصدير والموليبدن والفحم والنحاس وأسس 641 مصنعا لتحويل المواد الغذائية (ثلث رؤوس الأموال) كالمطاحن والمخابز الميكانيكية و المجازر والمصبرات ثم مواد البناء والخشب والحديد والسبب النباتي والفوسفات الممتاز والمطابع (31 مطبعة) علاوة على المطابع التقليدية.

وهكذا نرى أن نعظم المنجزات التي حققتها الحماية في هذه الفترة كانت تهدف إلى تعزيز الاستعمار والاستغلال وإن كان المغرب قد استفاد منها بصورة غير مباشرة محققا بذلك خطوة مهمة خاصة في ميدان الاقتصاد والتجهيز.

- (1) رغم تأسيس "لجنة المغرب" بباريس عام 1904 لدعم مطامع فرنسا بالمغرب فقد تأسست ضدها " شركة برلين المغربية " وقامت داخل البرلمان الفرنسي عام 1908 حملة ضد الوجود الفرنسي بالمغرب تزعمها جوريس الذي نادى بترك المغرب للمغاربة وندد باليوطي ورفض بعد ذلك المصادقة على معاهدة الحماية مع الفوج الاشتراكي ولم يكن جوريس في البداية من المعارضين.
- (2) كتاب الحماية لكوليز ص 225
- (3) في الشاوية وحدها كان الأجانب يملكون 27.871 هكتار عام 1912 وكان في طلبعتهم الفرنسيون ثم الألمان في مقابل 700.000 ملاك زراعي مغربي.
- (4) راجع كتابنا (مظاهر الحضارة المغربية ج 2 فصل "الاقتصاد في ألف عام")

Economic conditions in Morocco , 1932-1933 French zone, spanish zone, Tangier zone, London 1934 (70 p.)

انبثاق المقاومة

ما كادت حركة المقاومة الشعبية التي استعر أوارها بانتفاضة عارمة من 1912 إلى 1936 تشمل مجموع المغرب سهولا وجبالا ضد المستعمرين الفرنسي والإسباني حتى استحوالت إلى مقاومة سياسية مركزة كانت أشد على الاستعمار من المواجهات المسلحة خاصة بعد صدور الظهير البربري الذي شكل نقلة نوعية كان لها أعمق الآثار في العالم العربي الإسلامي مما فسخ المجال لبروز الحركة الوطنية التي انطلقت ترتب بنيتها وتعزز نظامها في سياق من المظاهرات والمداهمات والاعتقالات المتوالية في تنسيق سري رصين مع العرش المغربي إلى نزول الحلفاء بالمغرب عام 1942 ثم انعقاد مؤتمر أنفا عام 1943 وصدر بيان المطالبة بالاستقلال في حادي عشر يناير 1944 بعد فترة موصولة من استعدادات قادة الحركة الوطنية في الداخل والخارج وكان مما عزز الحركة داخليا صدور جريدتي "العلم" و"الاستقلال" اللتين انضمت إلى محرريهما بمجرد إنهاء دراستي الجامعية. آخر عام 1955 وبدأت منذ ذلك أعيش وسط المعمة مما أعاني على تسجيل و ضبط سلسلة الأحداث حيث كنت أمثل الصحيفتين بحضور الشخص في مواقع الصراع وخاصة فيما سمي بمجلس شوري الحكومة كما كنت أعيش كل الأجهزة الاقتصادية والثقافية التي كانت تواكب الكفاح الوطني السياسي.

وكان صدور أية صحيفة مغامرة جريئة أقدمت عليها الحركة الوطنية لتحمسها الكبير في حرق المراحل وخلق صلة وثيقة بالشعب بتتبع الأحداث الدولية وتحسيس الأمة بما ينتظرها من صراع لنيل مرادها الأسمى وما لبث العرش المكافح أن أرسلها صرخة مدوية في خطاب طنجة التاريخي عام 1947 تضمن تصريحا واضحا برغبة المغرب في أن يصبح عضوا فاعلا في جامعة الدول العربية مما عزز موقف العالم العربي والإسلامي المدافع عن قضية المغرب في منظمة الأمم المتحدة وكانت الإقامة العامة تتوقع هذا الموقف الحاد من جلالة السلطان محمد بن يوسف فاستمرت في مناوراتها محاولة الحيلولة دون رحلة جلالته إلى طنجة لاسيما وأن جلالته كان قد قرر سلوك نهج جديد في رحلته الرسمية هذه مارا بمنطقتي النفوذ الفرنسي والإسباني وكذلك الدولي بطنجة لإبراز سيادة جلالته الشرعية على المغرب بكامله. وكان للحركة الوطنية وجود وتأثير قويان في كل المجالات الاجتماعية والثقافية فكانت تنشئ عشرات المدارس والمعاهد جنوبا وشمالا لدعم لغة القرآن والفكر الإسلامي الذي حاول المستعمر تشييت ومحو معالمه منذ أن جرؤ على إصدار الظهير البربري وكان جلالته السلطان يقوي جهود الحركة في هذا المجال ماديا وأديبا ويأبى إلا تدشين هذه المعالم شخصيا بواسطة أصحاب السمو الملكي الأمراء والأميرات.

وكانت السلطات الاستعمارية قد سمحت تحت ضغوط الشعب وقادته بإنشاء غرف تجارية وفلاحية واتحادات لهذه الغرف سيطر عليها رجال الحركة فلم تلبث هذه الغرف أن شكلت منبرا للتنديد بالاستعمار وفضح مناوراتهم رغم شحنه لهذا المجلس بممثلي المعمرين الفرنسيين استهدافا لحصولهم على حق التقرير الذي منع منه المواطنون لإضفاء طابع الشرعية على كل ما قد يصدر عن هذا المجلس.

والواقع أن خطاب جلالته السلطان بطنجة هو الذي فسخ المجال لتنظيم الغرف الاستشارية المغربية في ميدان التجارة والفلاحة منذ أن صدر الظهير الشريف المؤرخ بثالث عشر

أكتوبر 1947 والمنظم لهذه الغرف واتحادها وقد قدمت جامعة الغرف التجارية (التي كنت أحد مساعديها أقضي الساعات يوميا في مكاتبها) مقترحات لتخطيط اتجاه جديد في السياسة الاقتصادية مع نقد لاذع للميزانية المطبوخة في الإقامة العامة الفرنسية.

وتوالت الأحداث فازدادت صرامة جلالة السلطان في مواقفه بجانب شعبه بالرغم مما كان يبدو علي من مرونة ولين لأن مطلب جلالته كان يهدف في غير التواء ولكن بتؤدة وهذوء إلى ضمان سيادة البلاد وتحقيق أمني شعبه في التحرر والاعتناق.

وهنا بدأ الصراع العنيف بين العرش والحماية في الرحلة الملكية إلى فرنسا في خامس أكتوبر 1950 وكان جلالته قد حضر عام 1945 مهرجانا عسكريا بباريس بصفته رئيس دولة ساهمت في الحرب العالمية الثانية برجالها وعتادها ولكن زيارة جلالته هذه المرة لباريس كانت تهدف إلى اقتطاف ثمرة الانتصار المشترك والاستفادة مما أصبح الفكر الدولي يضمّنه من حريات للشعوب وللتعجيل بتنفيذ ما أعطي المغرب من وعود في (مؤتمر أنفا) وبعد (مؤتمر أنفا) ولكن فرنسا واصلت مناوراتها بعد أن كان المغرب يأمل تغييرا في سياسة الحماية بعد تعيين (إيريك لابون) Eric Labonne على رأس الإقامة العامة ولكن آمال المغرب خابت بعد أن أقدمت فرنسا على تعويض (لابون) بالجنرال (جوان) الذي كانت مهمته سحق الانتفاضة المغربية الرائعة غير أن حكمة جلالة السلطان حدثه إلى تلبية دعوة صديقه (فانسان أوريول) رئيس الجمهورية الفرنسية لزيارة باريس من جديد محاولة من فرنسا لتلطيف الجو بعد اليأس الذي دفع نواب الغرف التجارية و الفلاحية إلى الانسحاب مما سمي بمجلس شوري الحكومة في شهر يوليوز 1950 فبدأت المناورة بمنح السلطان الدكتوراة الفخرية من (جامعة بوردو) قبل الشروع في المحادثات بباريس بعرض مطالب المغرب التي كان جلالته قد قدمها في مذكرة أجابت عنها فرنسا يوم ثلاثين أكتوبر باقتراح إصلاحات جزئية ضمن معاهدة الحماية فقدم المغرب مذكرة ثانية عقد السلطان بباريس لإعدادها جمعا وزاريا مصغرا برياسة جلالته فتقررت المطالبة بتعديل عقد الحماية في شكل استقلال داخلي يكون مرحلة لتحرير البلاد التام وهنا استعراأتون المناورات الفرنسية التي كانت نقطة انطلاق لازمة عارمة عندما دفعت الإقامة العامة بعضوين مفروضين على الحاشية الملكية وهما القائدان الكلاوي والعيادي لترزم المعارضة بإعلان عدم الموافقة على المذكرة وظل العرش المغربي يرفض كل حل يمس قانونيا بسيادة الشعب وواكبه حزب الاستقلال مسابرة لسياسة اللين الملكية فشارك في لجنة الميزانية لسنة 1952 رغم انسحابه منها فقام رئيس الجامعة آنذاك السيد أحمد اليزدي بنقد لاذع لسياسة الحماية وخطتها الاقتصادية واحتج المقيم العام الفرنسي على الصيغة العدائية التي اتسم بها هذا العرض العام وهدد باتخاذ التدابير الجزرية اللازمة وقد تضعضع ممثلو الإدارة أمام الفضائح الصارخة التي يمارسونها بالحكم المباشر في المالية والفلاحة والتعليم وباقي مرافق الدولة واكفهر الجو بتضاييق المقيم العام من هذه الحقائق فطرد أحد الأعضاء الاستقاليين من المجلس ورأى زملاؤه في ذلك مساسا بكرامتهم كمنتخبين من الشعب فتضامنوا معه وفرغت أركان القاعة من أغلبية ممثلي الغرف المغربية وعزز الجنرال جوان حملة صنائعه بتهديد جلالته السلطان يوم سادس وعشري يناير 1951 والتعريض بخلعه وإيقاد حرب أهلية إذا لم يعمد السلطان إلى استنكار عمل حزب الاستقلال وطرد أعضائه من حاشيته والموافقة على الظواهر المطبوخة في المصالح الفرنسية وأرفق (جوان) هذا الوعيد باستغلال نفوذه العسكري في كتلة الحلفاء بدعوى السلام والأمن في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي ضد كل ثورة إقليمية وحاول الجنرال استمالة الولايات المتحدة فسمح لنفسه

بإبرام اتفاق معها دون مشورة المغرب غداة تصريح السلطان بباريس يوم ثاني وعشري دجنبر 1950 بتأسيس قواعد جوية في مراكز مختلفة من التراب المغربي فلم يعبأ جلالته بهذا التهديد معززا بموقف ممثلي العالم العربي في منظمة الأمم المتحدة وواصل (جوان) سياسته القمعية فحرك فرسان القبائل في حشد عام لمهاجمة فاس والرباط بعد أن موهت عليهم الحقيقة وتدخل رئيس الجمهورية الفرنسية بدعوى إنقاذ الموقف فسلمت الإقامة العامة يوم خامس وعشري يبرابر 1951 رسالة إلى جلالته من رئيس الجمهورية الفرنسية يلح فيها على تدارك الأمر بقبول الإصلاحات فواجهها جلالته بالبرود في إباء وشمم وكانت الإقامة العامة قد حاولت اعتقال الزعيم علال الفاسي المقيم بطنجة فخف رئيس حزب الاستقلال في شهر يوليوز من نفس السنة إلى (مدريد) ومنها إلى القاهرة حيث وصل في نفس الوقت زعيم حزب الشورى والاستقلال الأستاذ محمد بن الحسن الوزاني فلم يسع بباريس إلا تعويض (جوان) بجنرال آخر هو (كيوم) الذي نهج في البداية نهجا غامضا سعى خلاله إلى استمالة بعض الهيآت ولكنه ما لبث أن كشف القناع عن وجهه الحقيقي وبنوته الروحية للجنرال جوان فأعلنت جامعة الغرف الوطنية مقاطعة الانتخابات التي عاند المعمرون فأجروها في خضم من الدماء والقمع في البوادي والحوضر ولكنها منيت بالفشل الذري ع وكان زعماء الحركة الوطنية ينددون في الشرق بهذه الحلقة الطائشة من الاضطهادات فهبت جامعة الدول العربية لتسجيل قضية المغرب في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة قافزة بها إلى الحقل الأممي معززة بملف يدين السياسة الفرنسية الخرقاء ورغم تأجيل القضية بدعوة أنها داخلية لا تعني سوى المغرب وفرنسا فقد تكتلت الدول الآسيوية مع زميلاتها العربية بإعادة الكرة مرارا فقررت الجمعية العمومية التأجيل المؤقت وثار تائرة المعمرين بهذا النبأ المزعج وهم في غمرة مصطنعة في مجلس شوري المقيم فصارَت الإدارة الاستعمارية تنزل ضرباتها دون هوادة معتقلة الخطباء ورجال الدين في فاس والرباط والدار البيضاء والجديدة وكان والدي العلامة عبدالواحد بنعبدالله في جملة من حكم عليهم بالسجن ثمانية عشر شهرا في ثامن يناير 1952 بتهمة مهاجمة سياسة الحماية وحث الحركات النسوية على المساهمة في الكفاح ضاربا المثل بالمناضلة (جان دارك) غير أن الإرهاب لم يفت قي عضد الشعب الذي قدم ممثلوه يوم أحد عشر يناير مذكرة إلى صاحب الجلالة لتجديد المطالبة بإعلان الاستقلال فعمد القصر الملكي إلى الدعوة الصريحة بإلغاء الحماية وتشكيل حكومة مغربية وإجراء مفاوضات ثنائية لإقرار علائق جديدة وذلك في مذكرة إلى الحكومة الفرنسية يوم رابع عشر مارس فواجهت فرنسا هذا التيار العارم بسيل جديد من الاعتقالات وإيقاف الصحف الوطنية خنقا للرأي العام المغربي الذي تمكن مع ذلك من التعبير عن سخطه أمام مندوبي أمريكا الجنوبية المدعويين من طرف فرنسا للوقوف على منجزاتها بالمغرب وأخيرا أجابت فرنسا عن المذكرة الملكية في سابع عشر شتنبر 1952 فاتضح من البلاغ الملكي العام يوم ثامن أكتوبر خلوها من أي عنصر جديد رغم مناداة مؤتمر الحركة الجمهورية الشعبية بوجوب إلغاء الحماية ولكن فرنسا ظلت متمسكة بالأوهام مصررة على إقرار الازدواجية في إدارة الحكم والهيآت النيابية لذلك لم يتردد جلالة الملك في رفض فحوى المذكرة الجديدة وكان الوقع قد تأزم بين فرنسا وحلفائها فرفضت الكتلة الأطلسية إقحام المغرب بالرغم عنه في مجموعتها كما أذان التجار الأمريكيون بالمغرب أمام (محكمة لاهاي) في خامس عشر يوليوز 1952 سياسة التقنين الفرنسية المنافية لعقد الجزيرة فكان فرصة لافتتاح سياسة الحكم المباشر وإبراز سيادة المغرب الاقتصادية بفتح أبواب الاستيراد الحر على قدم المساواة بين جميع الأجانب مما حدا بالولايات المتحدة نفسها

إلى إعلان ضرورة إثبات جميع الدعوات الموجهة إلى المنظمة ومنها قضية المغرب فسقط في أيدي فرنسا التي ظلت متمسكة بعدم الاختصاص ولكن أصداء تصريحات جلالة الملك وخطاب العرش في العيد الفضي يوم ثامن عدم عشر نونبر 1952 كانت قد وصلت بعد انعقاد الدورة الأممية بعشرة أيام (يوم ثامن نونبر) محبطة في مضمونها الادعاءات الاستعمارية. وفي هذه الفترة بدأ حزب الاستقلال يعمل على تفعيل الاقتصاد المغربي كعامل شاركت في تطويره الأطر الوطنية من التجار والعمال فأنشأ الحزب (لجنة اقتصادية عليا) كنت ضمن أعضائها مع خمسة آخرين هم عبدالرحيم بوعبيد والمهدي بن بركة وعمر بن عبدالجليل وعبدالكريم بنجلون ومحمد الغزاوي كما انعقد (مجلس وطني مصغر) لإعادة النظر في طريقة تفعيل جديد لتوابث الحركة الوطنية وقد انعقد في منزل الحاج عمر بن عبدالجليل بالرباط. وهنا تحرك البيادق من الباشوات والقواد وأدعياء التصوف معززين بأحزاب مفتعلة كحزب الإدريسي (المعروف بسقيقية) و حزب الزمراني (حزب الشعب) وأحزاب فرنسية كالحزب الراديكالي الذي عقد مؤتمره بالمغرب في أبريل 1953 لتأسيس جمعية الوجود الفرنسي وإزاء هذه الضجة المصطنعة وجه جلالة الملك مذكرة جديدة يوم رابع عشر إبريل يقترح إجراء مفاوضات بباريس نظرا للتعفن السائد بالمغرب فأجابت حكومة فرنسا بعد أسبوع بأن المحادثات يجب أن تدور بالرباط مؤكدة تضامنها مع (المقيم كيوم) وأعوانه فأقيم مهرجان حضره (الجنرال جوان) إلى جانب الوزير الفرنسي لقدماء المحاربين ودبرت خطة كفاهم فيها (جوان) مئونة باريس ونسق العمل الهادف إلى خلع الملك بعريضة للقواد سلمت إلى (بيدو) وزير خارجية فرنسا تتدد بحياد السلطان عن الدين ومساندته للأحزاب وبعزم القواد والباشوات على تنحيته عن العرش ووضع مقاليد الأمور في يد شخصية أحق ولم تكن الإقامة العامة تقصد في البداية سوى الضغط على القصر ولكنها وجدت في شخص جلالة محمد بن يوسف شهما صمد في رزائنه وحلمه أمام هذا (الشانطاج) ووقفت الأمة خلف الملك تسانده بعرائض الولاء كما تألفت في باريس برياسة الكاتب الحر (فرنسوا مورياك) لجنة (فرنسا المغرب) لتتوير الفكر العالمي حول حقيقة ما يجري في المغرب والتنديد بما تروجه الصحافة الاستعمارية والجرائد المأجورة وكان آخر اجتماع للإقطاعيين المناوئين للعرش يوم حادي عشر غشت 1953 أقسموا فيه على تنفيذ مؤامرتهم بعد يومين في مراكش (ثالث عشر غشت) وعندما كانوا مجتمعين بعاصمة الجنوب هب (كيوم) إلى القصر الملكي بالرباط محاطا بالدبابات التي أهدقت بالمشور وكان (كيوم) يلعب على حبلين يتظاهر بالوساطة بين الطرفين والمسالمة تمويها على الرأي العام إذ كان (بيدو) قد صرح أمام الحكومة بأن فرنسا لا تتوي خلع الملك ويوجه في نفس الوقت بيادقه مثل (بونيفاس) و(فاللا) إلى المتأمرين لحثهم على جعل فرنسا أمام الأمر الواقع وفعلا انتهى مؤتمر الإقطاعيين في مراكش يوم خامس عشر غشت بحضور المقيم ومبعوث الحكومة الفرنسية الخاص وباقي رؤساء النواحي وأقطاب الاستعمار بالمناداة بالشيخ العجوز محمد بن عرفة إماما دينيا للمغرب وأصدر (كيوم) بلاغا حول مقابله مع الملك وفرضه على العاهل إصلاحات جردت الملك من سلطته التشريعية لصالح هيأت مشتركة من المغاربة والفرنسيين فانبتق الشعب من أقصى البلاد إلى أقصاها في فورة عارمة يندد بالضغط الذي يتعرض له رمز الأمة وأصدر القصر الملكي بلاغا يوم سابع عشر غشت يدعو فيه إلى الهدوء ويذكر بأن الأحداث الدامية التي غمرت المغرب لم تكن سوى نتيجة محتومة للمساس بالعرش المؤتمن على سيادة الأمة وشعرت الحكومة الفرنسية بالخطر الداهم لاسيما بعد أن أقدم (كيوم) على مطالبة جلالة الملك في

وقاحة بامضاء وثيقة التنازل عن العرش فكان جواب جلالته الرفض البات فلم يسع مدير الأمن الفرنسي سوى اعتقال الملك ونجليه الأميرين مولاي الحسن ومولاي عبدالله مع باقي أفراد الأسرة المالكة.

هنالك انطلقت الشرارة الأولى من شعب فقد قائد وزعماء فانبرى في اندفاع ثورية يشق طريقه في واد من الدماء نحو التحرر وأسفرت هذه الفورة الشعبية عن انبثاق حركة فدائية طوحت بكثير من رؤوس الفتنة وبيادق الاستعمار وفرضت بالحديد والنار إرادة الأمة وخشيت فرنسا مغبة هذه الانتفاضة فنقلت جلاله الملك وأسرتة الكريمة من كورسيكا إلى مدغشقر في اعتقال استمر سنتين تكللت بانتصار الأمة المغربية في صراعها المستميت في ثورة الملك والشعب.

إنجازات الاستقلال

سنستعرض في هذه العجالة صورة حية لمسار فكر جلالة الحسن الثاني طوال بضعة عقود انطلاقاً من مختلف تصريحات جلالته وخطابات العرش وسنلمس خلالها مدى تماسك المنظور الحسني في أسيسته الحضارية وقوامه الإنساني وما يمتاز به من خصائص تطبع المملكة المغربية في وحدة كيانه واستمرارية ذاتيتها وموصول استقلالها منذ أزيد من ألف عام. نعم عرف الحسن الثاني كيف يكفل للمملكة كرامتها وحريتها ضمن مسارات تضمن للشعوب الأخرى في إنسانية عارمة كامل حقوقها في سلام شامل ووثام في ظلال المنظومة الدولية. وكانت وجهة جلالته في طموحاته المثلى العمل على إثراء ثقافة الإنسانية وحضارتها وتواكب مختلف الشعوب والأجناس في هذا المجال زاد تفهم أبعادها عمقا وشمولا مكانة المغرب الإستراتيجية بين قارتين وبحرين دوليين.

ولم يال جلالته جهداً في إبراز تفتح المغرب في رسالته الخالدة الهادفة إلى المساهمة في إحلال الإنسانية ما تطمح إليه من جميل التسامح وحسن التعايش.

وهذه الاختيارات المنتقاة هي التي أملت على جلالة الحسن الثاني تخطيطاته المثلى في جميع مجالات الحياة حيث ركز جلالته على توطيد روح المواجهة المسالمة مع الشعور الدائم بضرورة الإسهام البناء في دعم الشراكة الدولية للقرن الحادي والعشرين لاسيما وأن المغرب صلة وصل بين شتى الحضارات يعرف كيف يقتبس من هذه ومن تلك أجود ما للإنسانية من تراث مهما يكن مصدره الشرق أم الغرب فالإنسانية في عصرنا أسرة واحدة يتلاقح أفرادها في تضامن وتواؤم وتبادل للخبرات والموارد والطاقات دون ميز عنصري أو ديني وإقليمي مع ما يجب أن تتسم به هذه الديمقراطية من حماية للحريات ورعاية للحقوق ضد الفقر والمرض والجهل.

وقد ركز جلالته منذ العقد الأول من اعتلائه على العرش على أهمية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي تكمن في تزاوج وتمازج الجهود لرعاية الحرية ووسائل العيش الكريم في غير فوضى ولا تطرف مع تقليص الفوارق الاجتماعية وتمكين جميع طاقات الشعب من ممارسة كل الحظوظ.

ولا ترى المملكة في هذا المسار سوى استمرارية للدور الذي قامت به وتقوم به دولة إسلامية استوعبت المقومات الحضارية التي احتضنتها عبر التاريخ والتي تعزز ما تشعر به من مسؤولية تضمن لها المكانة المرموقة بين الدول " وهذا ما جعل المملكة تتميز في جميع مراحل تاريخها كدولة تعرف كيف تصون تقاليدھا الأصلية وأخلاقيتها وكرامة ذاتيتها ضمن هوية ظلت على الدوام وفيه لعبقريتها وأصالة ثقافتها وحضارتها.

والإسلام هو الذي مكن المغرب من المساهمة في أعظم ملحمة إنسانية طبعت دستور المملكة منذ اثني عشر قرناً والإسلام أيضاً هو أس الاختيارات الظرفية الاجتماعية والاقتصادية المستمدة من مدركات الخليفة الثاني عمر بن الخطاب الذي جعل من مفهوم الإسلام "خدمة الصالح العام في مضمونه الحقيقي".

وقد عمل جلالة الحسن الثاني على استصدار مجموعة قوانين في مختلف المجالات الحيوية لبلورة فعالية التشريع الإسلامي الذي اقتبس منه نابليون " مدونته المدنية " والذي أبرز "المؤتمر الدولي المقارن" (خلال انعقاده بباريس في سابع يوليوز 1951) ثراء نصوصه

وتقنياته القانونية الرائعة التي مكنت هذه التشريعات من الاستجابة لحاجيات الحياة المعاصرة وهذه المدونة الرائعة هي التي وصفها بيرنار شو Bernard Shaw (1856-1950) بأنها تشكل المدونة الوحيدة في الحياة الحضارية الجديرة بتكييف وضبط الحياة البشرية استقبالا على وجه البسيطة.

ومع ذلك فإن الفكر الحسني لا ينساق منخدعا بالعوامل النظرية وإنما يدعو إلى ثوابت على أرض الواقع فإذا كان هذا التشريع جديرا بمواجهة مقتضيات الحياة في بعدها الحداثي فإن كنوزة الثرية يجب أن تصبح منطلقا للعمل الجاد من أجل إعداد مدونة مثالية أخوية إنسانية في نطاق هذا المنظور الإسلامي الذي لا يرى تناقضا بين التزام الحداثة والتشبع الفعلي بروح الإسلام : لهذا أكد الملك الراحل قي خطاب العرش العام 1981 وجوب المبادرة من جديد إلى تفعيل حياة حداثية متطورة في ظل المدرك القرآني الصحيح.

ولا تطبع سياسة المغرب هذه أية سمة انعزالية لأن المملكة ظلت في جميع مراحل تاريخها بلدا متفتحا يدعو إلى التواءم والتعايش والحوار ولكن المغرب يدعو إلى مراجعة هذه المؤشرات بين الفينة والأخرى لتحقيق مواكبتها مع مستلزمات العصر ولوازم الحضارة. وفي هذا السياق الشمولي عمل العاهل على ترشيح المغرب لعضوية "الشراكة الاقتصادية الأوربية" انطلاقا من إستراتيجيته الجغرافية والعوامل المختلفة النابعة من طموحاته السياسية والاقتصادية.

والمغرب في خياره هذا لا يعدو سعيه الموصول ليعيش عصره في تفتح على العالم ورغبته في الاستفادة من مصادراته أخذا وعطاء ولذلك تجب مراجعة النظام الاقتصادي المغربي لمساعدة المواطن على الاندماج في المجتمع الإنساني المعاصر استهدافا للتنافس الحر في معركة الحياة البشرية القائمة وهذه خيارات لا تمس - بأي حال - شخصية المغرب ولا البعد الصحيح لهويته إذا عرفنا - طبعا - كيف نضمن تحقيق أهدافنا وطموحاتنا في خطوات متتدة جازمة تؤهل بلدنا لمكانة مرموقة في مستوى الدول المتقدمة.

و سنحاول رسم صورة مكبرة عما وصل إليه التعليم والثقافة والإصلاح الزراعي والتصنيع والتعدين بعد ثلاثة عقود مرت على الاستقلال.

أما التعليم فقد اتسع نطاقه رعاية للمعطيات الوطنية مع مسايرة الركب العلمي والتكنولوجي وقد توفرت شتى أنظمة التعليم بالمملكة في أبعادها التربوية والثقافية والمهنية والتقنية مع تقليص الفوارق بين الحاضرة والبادية وبين الرجال والنساء حيث سمح لهؤلاء بمواكبة أولئك في مختلف مستويات ونوعيات التعليم فقد بلغ العنصر السنوي (48%) في السلك الابتدائي و (40%) في السلك الثانوي و (33%) في العالي مع فتح أبواب المعاهد العليا العسكرية والبحرية ومدارس الطيران في وجه الفتيات كل ذلك مع إقرار تعميم وإجبارية التعليم إلى آخر السنوات الثلاث من الثانوي وقد تم إصلاح البكالوريا وإعطاء الأولوية للغة العربية مع إلزامية تلقين لغتين أو ثلاث والعناية بالرياضة البدنية في جميع مراحل التعليم وكذلك توفير الجامعات والكليات والمعاهد العليا في عدة مدن في المملكة بالإضافة إلى المعاهد التكنولوجية والمدارس المهنية والحرفية والمدارس العسكرية المتخصصة وإنشاء وتطوير التعليم الأصيل أي الإسلامي التقليدي مع تطعيمه بالعلوم الحديثة واللغات الحية وقد تم حينذاك :

- إحياء الكتاتيب القرآنية للأطفال قبل ولوج السلك الابتدائي
- إحداث شعب للدراسات الإسلامية بالجامعات
- إحداث دار الحديث الحسنية لإحياء العلوم الإسلامية في مستوى الخلاف العالي مع التركيز على المذهب المالكي كل ذلك في إطار إحياء مجد جامعتي (القرويين) بفاس و(ابن يوسف) بمراكش.

أما في خصوص التعمير فقد تبلورت توجهات للحد من ارتفاع السكان والحد من الفوارق بين المدن والبادي ومختلف جهات المملكة وذلك بإحداث مديرية لإعداد التراب الوطني والتعمير والمحافظة على البيئة وإنشاء مراكز حضرية في ضواحي المدن للتخفيف من التضاخم السكاني بالمدن مع توفير مناطق صناعية في هذه الضواحي لتلافي التلوث وكهربة القرى وإمدادها بالماء الصالح للشرب وحماية الأراضي الفلاحية ذات الإنتاجية الكبرى حفاظا لها من التعمير.

التقسيم الإداري للمملكة

- أحدثت سبع (7) جهات اقتصادية في المملكة هي : الجنوب- تانسيفت - الجهة الوسطى - الجهة الشمالية الغربية - الجهة الوسطى الشمالية - الشرقية - الجهة الوسطى الجنوبية خمس (5) ولايات : الدار البيضاء الكبرى - فاس - مكناس - مراكش - الرباط و سلا (59) عمالة وإقليم - (133) دائرة - (460) قيادة - (252) جماعة حضرية - (1293) جماعة قروية - (1545) جماعة حضرية وقروية

الثقافة والدين

- بناء عدد كبير من المساجد في المدن والقرى وقيام جلالة الملك بإحداث جوامع كبرى كمسجد الحسن الثاني بالدار البيضاء ومسجد (للا سكيينة) بالرباط
- إحياء (الجامعات الشعبية) لتوعية الجماهير على غرار ما جرى به العمل في الماضي بتوفير دروس دينية للعامة في جميع المساجد
- متابعة الدروس الرمضانية بحضور ممثلين عن العالم الإسلامي
- إحداث مكاتب جديدة كمكتبة الإمام علي بتارودانت وخزانات بلدية في المدن

- المتاحف : متحف الأوداية بالرباط والبطحاء بفاس ودار الجامعي بمكناس وباب العقلة بتطوان ومحمد بن عبد الله بالصويرة ودار سي سعيد بمراكش والقصبة بطنجة والمتحف الأثري بالرباط والعرائش وتطوان
- ترميم الآثار والتنقيب عن القديم منها وإحصاء الممتلكات المخزنية وضبط مواقعها ومعالمها لإحيائها.

الرياضة البدنية : العناية بجميع الأنشطة الرياضية وتوفير الإعانات لها وتشجيع المساهمات الدولية

تجهيزات جديدة كقاعة ابن سينا الرياضية ومركب الأمير مولاي عبد الله بالرباط ومركب محمد الخامس بالدار البيضاء.

الزراعة والإصلاح الفلاحي

(1) بلغت المساحات إلى غاية 1989 : (8.841.020) هكتار مزرعة بدل (7) ملايين أوائل السبعينات توزع كما يلي :

الحبوب (5.513.000) هكتار / الفواكه (612.020) هـ / القطني (489.000) هـ /
الخضروات (188.000) هـ / الحبوب الزيتية (136.000) هـ / الكاؤ (145.000) هـ /
الشمندر (65.000) هـ / مزروعات مختلفة (16.000) هـ / القطن (15.000) هـ /
الأراضي الجامة أي المستريحة (1.650.000) هكتار.

(2) المحصول الفلاحي (1988 – 1989) يوزع كما يلي :
الحبوب الرئيسية (74 مليون قنطار) / القطنيات (3.473.000) قنطار / الحبوب الزيتية (1.197.000) قنطار / الشمندر (28.700) طن / قصب السكر (9.800) طن /
الحوامض (1.400) طن /
وقد أحدث (13) معملا للسكر و (12) للحليب و (100) للتصبير و (67) مطحنة صناعية مما يضمن تلبية حاجة المغرب (100%) من الحليب واللحوم و (65%) من السكر.

السياسة :

التعددية الحزبية : يوجد (14) حزبا أقدمه حزب الاستقلال الذي تجدد اسمه عام 1944 كما توجد ثلاث (3) منظمات نقابية المنشورات الوطنية من صحف حكومية وحزبية ونقابية ومهنية (134) باللغة العربية و (84) باللغة الفرنسية.

الصناعة :

كان المغرب يتوفر أوائل الاستقلال على صناعات ضئيلة ويجلب معظم حاجياته من الخارج وبدأت الصناعة المغربية تمثل (17.5%) من الناتج العام وقد ارتفع عدد المقاولات الصناعية إلى (4.000) تشغل صناعة المواد الاستهلاكية منها أكبر نصيب. أما الصناعة التقليدية فإنها تشغل أكثر من (مليون) صانع وصانعة وتضم تعاونياتها (20.053) عضو.

مراكز التكوين المهني (100) تضم (5619) متدرب ومتدربة وقد ارتفع حجم الاستثمار بين سنتي (1973-1990) إلى (574 مليون) درهم مع إحداث (106.513) منصب شغل جديد يحتل قسم النسيج (47%) يليه قسم المصنوعات الجلدية (26%) والخشب (18%).

حجم الصادرات : (692.582.000) درهم (يختص قطاع الزرابي ب (76%)) ثم النسيج والجلديات يصدر منها (77%) للسوق الأوروبية المشتركة.

القضاء : نص الدستور الثالث الصادر بعاشر مارس 1972 على فصل السلطات واستقلال القضاء وصدور القضاء باسم جلالة الملك وتعيين القضاة بظهير شريف

ورئاسة جلالة الملك للمجلس الأعلى للقضاء وتنظيم الجهاز القضائي بإحداث محاكم ابتدائية ومحاكم وغرف الاستئناف والمجلس الأعلى ومحكمة العدل الخاصة والمحكمة الدائمة للقوات المسلحة والمحكمة العليا للجنايات الخاصة بأعضاء الحكومة.

المعادن: تمثل (35%) من قيمة الصادرات وتشغل قطاعاتها (60.000) عامل وتقني ويبلغ (الفوسفات) وحده ثلاثة أرباع (3/4) احتياطي العالم أي (60 مليار) متر مكعب يجعل من المغرب أول المصدرين وثالث المنتجين بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.

وتوجد مناجم الفوسفات في خريبكة واليوسفية وابن كزير و بوكراع و قد اتخذت الإجراءات لفتح مناجم جديدة في كل من سيدي حجاج ومسكالة.

الحوليات الوطنية

وإبرازًا للجهود المغرب بعد الاستقلال نلخص فيما يلي ما أنجز خلال أقل من سنتين فقط:
23 غشت 1955 : مؤتمر (إيكس- لبيان) حيث التقى مسئولون فرنسيون بمواطنين مغاربة يمثلون مختلف التيارات فاتفقوا على إبعاد (ابن عرفة) عن العرش وإحداث مجلس للعرش وإنشاء لحكومة مؤقتة وطنية ونقل جلالته السلطان محمد الخامس وأسرتة الكريمة إلى فرنسا وكان الوفد الفرنسي يتكون من (إدكارفور) و(بيني) وزير الخارجية و(الجنرال كونيغ) وزير الدفاع و(روبير شومان) و(بيير حولي) أما الوفد المغربي فكان يتكون خاصة من ممثلي الأحزاب والعلماء.

فاتح أكتوبر 1955 : تم إبعاد (ابن عرفة) عن العرش
25 أكتوبر 1955 : صرح (الكلاوي) بأن حل المشكل لا يمكن أن يتم إلا بـرجوع محمد الخامس

29 أكتوبر 1955 : في ليلة هذا اليوم نزل السلطان وأسرتة الكريمة بقصر (بوفالون) بمدينة (نيس) Nice (سان جرمان أولي)

6 نونبر 1955 : إجراء محادثات بين السلطان و(أنطوان بيني) للاتفاق على عودة الملك إلى عرشه وتشكيل حكومة للتفاوض

وفي هذا اليوم صدر بلاغ مشترك في (سان كلود) أكد فيه السلطان رغبته في تأليف حكومة مغربية تمثل التيارات المختلفة لإدارة شؤون البلاد وإجراء المفاوضات مع فرنسا وقد ركز جلالته على كلمة (الاستقلال) في البلاغ الختامي
7 نونبر 1955 : وجه السلطان نداء من (سان جيرمان) إلى شعبه لإعلان قرب عودة جلالته من منفاه

16 نونبر 1955 : وصول جلالته السلطان إلى مطار الرباط - سلا قادما من فرنسا يحمل وثيقة الاستقلال فاستقبله شعبه بحماس

نونبر 1955 : تشكلت أول حكومة مغربية برئاسة البكاي لمتابعة المفاوضات وتنظيم مرافق الدولة وإلغاء الحكم المباشر ووضع أسس النظام الديمقراطي انطلاقا من

تصريحات صاحب الجلالة يوم 18 نونبر 1955

13 يبرابر 1956 : سافر صاحب السمو الملكي المولى الحسن رفقة جلالته إل باريس لحضور بدء المفاوضات مع فرنسا وكان الوفد المغربي يتألف من مبارك البكاي ومحمد الزغاري وإدريس المحمدي وعبدالرحيم بوعبيد ومحمد الشرقاوي ورضا كديرة واستمرت المفاوضات نصف شهر عقد صاحب السمو الملكي مولاي الحسن خلالها ندوة صحفية يوم 15 يبرابر

2 مارس 1956 : تم التوقيع على وثيقة الاستقلال بحضور سمو ولي العهد من طرف الوزير الأول المغربي ووزير الخارجية الفرنسي

مايو 1956 : إحداث أول وزارة مغربية للشؤون الخارجية أسندت إلى الحاج أحمد بالافريج فتقرر انضمام المغرب إلى كل من جامعة الدول العربية و هيئة الأمم المتحدة ووقع الشروع في تعيين سفراء مغاربة لدى الدول الأجنبية واستقبال سفرائها بالمغرب.

12 مايو 1956 : قيام سمو ولي العهد بإحداث نواة أولى للجيش المغربي بعد أن عينه صاحب الجلالة الملك محمد الخامس رئيس أركانه العامة وقدم وحداته إلى جلالته والده في حفل كبير بالرباط وقد انضم إلى الجيش قواد وجنود جيش التحرير واتخذ الجيش شعاره (الله الوطن الملك) وبدأ صاحب السمو الملكي ولي العهد ينظم الجيش ويؤسس الهيآت المشرفة عليه أو المكونة لرجاله مثل (الأكاديمية العسكرية) بمكناس و(مدرسة تكوين ضباط الصف) في (هرمومو) وهي (رباط الخير) اليوم ومراكز للتدريب في (الحاجب) أو (ابن سليمان)

9 يوليوز 1956 : تفضل صاحب الجلالة بإحداث عيد الشباب يوم ذكرى ميلاد سمو ولي العهد تنويعاً بمآثره وأمجاده

30 شتنبر 1956 : تأسيس المجلس الوطني الاستشاري تعزيزاً لمبدأ الشورى كمرحلة أولى لإقرار ديمقراطية على أساس الانتخابات

26 أكتوبر 1956 : إثارة قضية الصحراء المغربية في (مجلس الوصاية) بهيئة الأمم المتحدة

6 نونبر 1956 : انضم المغرب بالفعل إلى هيئة الأمم المتحدة وانطلقت عملية تعيين السفراء

أواخر نونبر 1956 : قرر صاحب الجلالة سقي مليون هكتار بإنجاز سد كل سنة إلى نهاية القرن العشرين

وقد حفلت السنوات الأخرى بإنجازات رائعة نشير إلى بعضها.

- مارس 1961: جلاء القوات الفرنسية عن المغرب ثم الإسبانية (1962) ثم الأمريكية (1963)
- 26 شتنبر 1963 : استرجاع أراضي الاستعمار الرسمي دعماً لصغار الفلاحين واستصلاح الضيعات وعددها 2438 مع إنشاء تسع محطات كهربائية تساهم في % 85.8 من مجموع الإنتاج
- 30 مارس 1966 : استرجاع إيفني
- 25 يوليوز 1969 : صدور ظهير ميثاق الاستثمارات الفلاحية والاستثمارات العامة وإحداث مناطق سياحية وفنادق بلغ عددها آنذاك إلى (222).
- 1973 : صدور قانون الاستثمارات البحري مع إعادة تهيئة الموانئ وتجهيزها
- 1974 : تخطيط مشاريع السدود الصغرى والمتوسطة (التلية)
- 1975 : صدور ظهير يقصر حق ملكية الأراضي الفلاحية على المغاربة دون الأجانب
- 16 أكتوبر 1975 : إقرار محكمة لاهاي تبعية الصحراء للمغرب وانطلاق المسيرة الخضراء
- يوليوز 1976 : انطلاق حركة تحرير الأقطار الإفريقية من مؤتمر انعقد بالرباط
- يونيو 1979 : إصدار مشروع الربط القار بين المغرب وأوروبا
- 13 مارس 1982 : انطلاق العمل لبناء ميناء الجرف الأصفر
- 10 يونيو 1988 : وضع أسس اتحاد المغرب العربي
- 7 يوليوز 1988 : وصول الإنتاج الصناعي في قطاع الصيد البحري إلى 550.000 طن بدل (390.000) عام 1981 وبلغ عدد مناصب الشغل فيه مائة ألف منصب
- 11 إبريل 1990 : صدور ظهير الخصوصية
- 8 مايو 1990 : إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مع انعقاد المناظرة الأولى حول البيئة والتلوث والتنمية

ولعل في هذه التخطيطات شيئا غير قليل من الطموحات النظرية وإن كنا لا نستعجل كامل تطبيقها دفعة واحدة ولا حتى في آماذ متقاربة ونحن نريد أن نكون موضوعيين في تقديرنا لا نطالب أي مسئول بالمثالية المطلقة ولكن نود فقط أن تسمى الأشياء بأسمائها وأن لا ننظر إلى المنجزات من خلال الزجاجات نصف الفارغة ولكن من خلال الزجاجات نصف المليئة مقتنعين بأن كل عمل إنساني هو عمل نسبي يستلزم إنجازَه الكامل الآماذ التي نرجو أن لا تكون متباعدة.

والواقع أنه قد أتيح لي في فرص متعددة التعرف إلى كل من جلالة محمد بن يوسف و جلالة الحسن الثاني فلمست في أنظارهما نسبة غير قليلة من المثالية وهي نسبة لا تخلو من سلبيات إلا أن هذه السلبيات نفسها كانت تستغل وتضخم من طرف بعض المسؤولين نظرا لغلبة المصالح الخاصة لدى الكثيرين. وكانت علاقتي مبنية على المصارحة الهادئة وقد أدرجت في سجل مذكراتي كثيرا من الأمثلة الدالة على ذلك فقد أبى جلالة محمد الخامس مثلا إلا أن يرشحني للإشراف على وزارة الأوقاف عام 1957 تقديرا لمواقفي خلال عملي في الوزارة كمدير لديوان السيد الوزير نظرا لسهري على تراث الأوقاف ورفض صرف أمواله في غير محلها كصرف ثمانمائة مليون فرنك من مال الأوقاف لبناء مسرح محمد الخامس بالرباط كما كان لي مع جلالة الحسن الثاني في نفس السنة موقف شبيه حيث وجهت لجلالته وهو آنذاك رئيس لأركان الحرب فاتورة لأداء ما لحق بممتلكات الأحباس من أضرار غير مقصودة من طرف بعض الضباط ففضل سموه وأصدر الأمر السامي بالأداء.

وقد أبى جلالة محمد الخامس إلا أن يتقبل ترشيحي كوزير العدل في السنة التالية من طرف حزب الاستقلال عن طريق صديقي العزيز السيد محمد بويستة ولكن تعذر ذلك لإسناد المنصب إلى الأستاذ عبد القادر بن جلون كممثل لحزب الشورى والاستقلال على أنني كنت دائما أعتذر عن قبول هذه المناصب لأنني كنت أفضل القبوع في مناصب متواضعة كإدارة المحافظة والمصالح الهندسية (1957-1958) ثم إدارة التعليم العالي والبحث العلمي (1958-1960) ثم الإشراف على مكتب التعريب طوال ربع قرن (1961-1984).

والمهم في كل هذا هو مثالية محمد الخامس الذي كان يرعى الجانب الخلفي فيمن يرشحهم للمناصب السامية حيث جدد جلالته ترشيحي في نفس عام 1958 لمنصب سفير متنقل في القارة الإفريقية ثم عضو ضمن الوفد المغربي في هيئة الأمم المتحدة في دورتها عام 1960 كخبير في الشؤون الإفريقية أسند إلى جلالته إعداد (الكتاب الأبيض) حول الصحراء وقد تعرفت في نيويورك إلى سمو رئيس الوفد الأمير مولاي الحسن بن يوسف الذي أدركت مدى تقديره هو أيضا لرجال الفكر الذين لم تلوّثهم المصالح الخاصة وإن أنسى لا أنسى أن جلالة الحسن الثاني استدعاني قبيل وفاته بشهر واحد وحدثني حول رغبته في إلحاق معهد الدراسات والأبحاث العربية بالمغرب بلجنة اللغة العربية بأكاديمية المملكة وقد حضر الجلسة بعض أعضاء ديوان جلالته. وكان جلالته يقدر الأكاديمية وتحظى لديه بكامل الرعاية وأذكر أن جلالته عينني ضمن أعضاء اللجنة التأسيسية للأكاديمية حيث اجتمعنا مع الأستاذ دريون Druon في بيت الزميل الحاج محمد باحنيني وكان في جملة الحاضرين الأساتذة محمد الفاسي وأحمد الطيب بنهيمه وعباس القيسي الذي كلف بإعداد ظهير تأسيس الأكاديمية.

ولعل كل ما قلته في شخص العاهلين الكريمين موضوعي يدل على أنني إذ أقدر أي شخص لا يتجاوز تقديره له ما يستلزمه الجانب البشري من نقص وربما يرى البعض أن تقديراتي لا

تخلو من ملق وتزلف والواقع أن الشخص الذي يعتذر عن قبول مناصب وزارية أو دبلوماسية لا يشعر بالحاجة إلى تزلف لأنه لا يطمع في أكثر ما أسند إليه.

وقد أشرت في حديثي هذا إلى سجلات أدرجت فيها ذكرياتي خلال أربعة عقود وأعرض على كل من يهمه الأمر أن أجعل هذه السجلات رهن إشارته للاطلاع عليها وحتى السر منها لأن ما كان سرياً في عهد المقاومة والفداء لم يعد سرياً اليوم وما كتبت في هذا الموضوع قد أثبتته آخرون في سجلاتهم وقد اطلعت على بعضها فلاحظت تواكب المعلومات مما يسمح في فترة لاحقة بلم شتاتها وبتجميع منتثراتها لضبطها وتوحيد منظورها ولا تزال كثير من المعطيات في حاجة إلى تدقيق وتحقيق ونحن نكتشف كل يوم عناصر جديدة تضيف على حركة الفداء نوعاً من القداسة التي يرجع الفضل في جانب منها إلى تواكب الجهود بين كل طبقات الأمة قادة وشعباً وازداد إعجابي بمدى السرية والكتمان الذي وسم حركة الفداء من خلال ما رسمته من صور عن بعض أسرارها وكان عجبني أشد عندما شعرت بأن حدثاً مهماً طرأ كان بطله هو صديقي الأستاذ محمد بنزيان الذي عرفته منذ عام 1940 حيث بدأنا دراستنا الجامعية وقد رافقني كمساعد في مراحل الإدارية ولم أعرف إلا عام 1953 أن المجاهد علال بن عبد الله الذي حاول اغتيال الشيخ العجوز محمد بن عرفة كان عضواً في الخلية الاستقلالية التي كان يوجهها الأستاذ بنزيان في حي يعقوب المنصور بالرباط وكم لهذا الحدث من أشباه ونظائر حيث لاحظنا أن كثيراً من الإخوة الذين كانوا يعيشون في منزل واحد كانوا يعملون كل في جهته لا يعرف هذا ما يفعله ذاك وهذا هو سر نجاح الفداء الذي ما زلنا إلى الآن نتتبع مفاخره المثلى معجبين بدقة ما عرفه من تنظيمات لم تخل مع ذلك من ثغرات وليس في وسعنا اليوم إلا استخلاص العبر من بعض أخطائنا دون التمكن من توظيف العملية كلها لهيكله أمثل نظراً لما يتطلبه ذلك من دراسات توليفية قد تستغرق عقوداً وعقوداً.

والواقع أنه لن يكون لما جمعته من ذكريات فائدة حقيقية إلا بعد أن نستكمل النظرة الشاملة بالوقوف على ذكريات غيرنا ممن كان لهم حضور أكبر وأجدى مما اعتمدنا عليه وأحدو الإخوان إلى الرجوع إلى مصنفاتي المائة التي تحلل ما لخصته في سجلاتي محيلاً على الصادر منها ومنها عشرات الأبحاث والدراسات المثبتة في موقعي الإلكتروني (Internet) وذلك للمساهمة في توثيق مصدر من أهم مصادر تاريخ المغرب الحديث لاسيما بعد إثبات ما ينجزه اليوم جلالة محمد السادس ويطبق فيه ما خطه والده قدس الله روحه مضيفاً إليه ما يقتضيه تطور العصر من تجديد يسير فيه جلالته بخطى حثيثة لكفالة ما تتطلبه مقتضيات العولمة من ضمانات على المستويين الداخلي والخارجي وهذه المبادرات من جلالته هي عبارة عن انتفاضة هادفة واندفاع واعية لفتح آفاق جديدة فاعلة مع متابعة موصولة لمختلف أورش العمل.